

Distr.: General
10 July 2006
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الحادية والستون

البندان ٦١ و ١٢٣ من القائمة الأولية*

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا:

التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

وحدة التفتيش المشتركة

تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن التدابير الإضافية لتعزيز دعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تعليقاته وتعليقات مجلس الرؤساء

التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق على تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون

”تدابير إضافية لتعزيز دعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا“

(JIU/REP/2005/8) للنظر فيها.

* A/61/50 و Corr.1.



موجز

يتناول تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "تدابير إضافية لتعزيز دعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (JIU/REP/2005/8) دور اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تنسيق أنشطة وكالات الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا بغرض تقديم دعم على مستوى المنظومة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد)، على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. ويحتوي التقرير على توصيات محددة وواضحة بشأن التدابير الإضافية لتعزيز دعم منظومة الأمم المتحدة لتلك الشراكة.

وتحتوي هذه المذكرة على تعليقات مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على التوصيات الواردة في التقرير. وقد وُحِدت وجهات نظر المنظومة على أساس المدخلات التي قدمتها المنظمات الأعضاء في مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق. وبوجه عام، يوافق أعضاء المجلس على التوصيات المقدمة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة، ويرون أن التقرير قد عبّر عن العقبات الرئيسية التي تعترض التعاون الفعال لوكالات الأمم المتحدة في دعمها للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ومع ذلك، فإن الملاحظات التي أبدتها أعضاء المجلس تقدم استبصارات وظلالاً مفيدة فيما يتعلق بالمسائل التي تناولتها وحدة التفتيش المشتركة.

أولا - مقدمة

١ - يتناول تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "تدابير إضافية لتعزيز دعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا" (JIU/REP/2005/8) دور اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تنسيق أنشطة وكالات الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا بغرض تقديم دعم على مستوى المنظومة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. ويحتوي التقرير على توصيات محددة وواضحة بشأن التدابير الإضافية لتعزيز دعم منظومة الأمم المتحدة لتلك الشراكة.

٢ - ويأتي استعراض وحدة التفتيش المشتركة في أعقاب اقتراح للجنة الاقتصادية لأفريقيا يدعو إلى دراسة ترتيبات التنسيق الموجودة بين وكالات الأمم المتحدة على المستوى الإقليمي، وذلك بهدف تحديد العناصر التي تعرقل التنسيق الفعال فيما بينها واقتراح تدابير لزيادة فعالية هذه الترتيبات وتأثيرها على أعمال الأمم المتحدة في أفريقيا؛ بالإضافة إلى توصية من لجنة تنسيق البرامج في عام ٢٠٠٤ بأن تستخدم منظومة الأمم المتحدة آليات التنسيق

الموجودة على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والقطري لتعزيز ترابط السياسات دعما للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وفيما يلي عرض لتعليقات مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على التوصيات الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة. وقد تم توحيد وجهات نظر المنظومة على أساس المدخلات المقدمة من المنظمات الأعضاء في مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق.

ثانياً - تعليقات عامة

٣ - بوجه عام، يوافق أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق على التوصيات الواردة في التقرير، ويرون أنها هامة للقضايا والمشاكل الموجودة في منطقة أفريقيا ومنتسقة معها. وأعرب الأعضاء عن تقديرهم لاستفاضة التقرير في تناول علاقة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالمؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية، لا سيما الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا باعتبارها برنامجاً للاتحاد الأفريقي، وللتدابير العملية الموصى بها في التقرير لتعزيز العمل التعاوني الذي تقوم به وكالات الأمم المتحدة مع الاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة. وكان من رأي الأعضاء أن التقرير وثيقة مرجعية مفيدة، لا سيما في إطار مذكرة التفاهم التي اقترحتها الاتحاد الأفريقي مؤخراً بشأن توقعاته فيما يتعلق بقيام تعاون فعال مع الأمم المتحدة. كما أعرب الأعضاء عن أملهم في أن تتيح مذكرة التفاهم هذه الفرصة لمعالجة أغلب القضايا المتعلقة بالاتحاد الأفريقي المثارة في التقرير.

٤ - وكان من رأي الأعضاء أن موجز التقرير، الذي يتضمن النتائج الرئيسية والتوصيات، مُحكم ويستند إلى عمل بحثي جيد وملاحظات ونتائج موضوعية. ويرى الأعضاء أيضاً أن الخيارات المواضيعية المذكورة بوضوح، الأمر الذي يتيح للمنظمات الشريكة تحديد مختلف الخيارات بسهولة وتحديد أولوياتها واتخاذ إجراءات بشأنها.

٥ - ويعتقد الأعضاء أيضاً أن التقرير قد عبّر عن العقبات الرئيسية التي تحول دون التعاون الفعال مع وكالات الأمم المتحدة في دعمها للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وأوضحوا أن من بين العوامل التي تعوق التعاون الفعال أو تحول دونه:

(أ) عدم قدرة الشراكة على القيام بالدور القيادي فيما يتعلق بتحديد جدول أعمال للمشاورات الإقليمية وطبيعة الدعم الذي تطلبه من منظومة الأمم المتحدة. وكانت النتيجة أن هناك ميلاً من جانب الأمم المتحدة إلى وضع جدول أعمال وتحديد أولويات قد لا يتسق بالضرورة مع جدول أعمال وأولويات تلك الشراكة. وفي هذا الصدد أشار أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق أن وحدة التفتيش

المشتركة كان بإمكانها أن تضع توصية بشأن الكيفية التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تحسن قدرة أمانة الشراكة على القيام بالدور القيادي الضروري؛

(ب) في الوقت الذي تمثل فيه الشراكة برنامجاً للاتحاد الأفريقي، فإنها تعمل بصورة مستقلة وتكرر برامجها. ورأى أعضاء المجلس أن تنفيذ التوصيتين ١ و ٩ من تقرير وحدة التفتيش المشتركة يتوقف على توضيح العلاقة بين الاتحاد الأفريقي والشراكة؛

(ج) تكررت الإشارة من قبل إلى أن الاختلافات في الولاية وفي الدورات البرنامجية ومستويات الموارد فيما بين الوكالات تمثل عقبة خطيرة. ومن ثم طُرحت فكرة إنشاء صندوق لدعم الشراكة تستطيع الوكالات المختلفة أن تسحب منه موارد من أجل تمويل البرامج المشتركة لدعم الشراكة. وأشار أعضاء المجلس في هذا الصدد إلى أن وحدة التفتيش المشتركة كان يمكن أن تصدر توصية بشأن تنسيق الولاية والدورات البرنامجية للوكالات، وبشأن إنشاء آلية تمويل مشتركة من أجل برامج دعم الشراكة.

٦ - وفي الوقت الذي أعرب فيه أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين عن تقديرهم لفائدة التقرير بوجه عام، فقد لاحظوا أنه كان من الممكن دراسة الترتيبات المؤسسية القائمة دراسة أكثر انتقاداً من أجل تعميق التعاون والتنسيق فيما بين وكالات الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا، وإبراز المسائل التي تؤثر على فعالية ترتيبات التنسيق الإقليمية في الأمم المتحدة إبرازاً مباشراً بدرجة أكبر، كما هو مذكور في هدف التقرير. ويرى أيضاً أعضاء المجلس أن التقرير كان يمكن أن يستفيد لو كانت قد قُدمت توصيات محددة بشأن تحسين التعاون والتعاقد فيما بين الوكالات من أجل دعم الشراكة.

٧ - ولاحظ أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين أن الفقرة ١٩ من التقرير تقول إن الشراكة أقرها مؤتمر القمة الأول للاتحاد الأفريقي في تموز/يوليه ٢٠٠٢، بينما الفقرة ٢٦ تقول إن قرار إنشاء الشراكة اعتمدته اجتماع رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في تموز/يوليه ٢٠٠١. ويرى الأعضاء أن الاجتماع الأخير يبدو أكثر أهمية في دورة حياة الشراكة، وعلى الأخص في ضوء الإقرارات التالية من جانب المجتمع الدولي الأوسع؛ وكان هذا ينبغي أن ينعكس باستمرار في جميع أجزاء التقرير.

٨ - كما أشار أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين إلى أن الملحق الثالث للتقرير، الذي يقدم معلومات عن المجموعات/المجموعات الفرعية في المشاورات الإقليمية للأمم المتحدة بشأن الشراكة، لا يعكس جميع المبادرات التي أُخذت بين منظومة الأمم المتحدة والشراكة. ولذا كان من الممكن أن تبذل وحدة التفتيش المشتركة جهداً أكبر لتقديم قائمة أكثر شمولاً.

ثالثاً - تعليقات محددة على التوصيات

التوصية ١

تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يدعو بصفة منتظمة الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك أمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، إلى حضور اجتماعات التشاور السنوية. بهدف ضمان التنسيق والتعاون الفعالين بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

٩ - أعرب أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق عن تأييده لهذه التوصية، خاصة وأنه من المفهوم أن اجتماعات التشاور السنوية كانت تعقد في الماضي دون تمثيل الاتحاد الأفريقي أو أمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) فيها. ولذا شدد أعضاء المجلس على ضرورة أن تضمن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دعوة رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي ورئيس اللجنة التوجيهية للشراكة إلى جولة المفاوضات الإقليمية السابعة المنتظر عقدها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. فهذا الترتيب من شأنه أن يضمن إبقاء الاتحاد الأفريقي والشركة على اطلاع دائم على القرارات التي تُتخذ في اجتماعات التشاور السنوية. كما أشير في هذا الصدد إلى أن وكيل الأمين العام ومستشاره الخاص المعني بأفريقيا قد حضر المشاورتين الإقليميتين الأخيرتين في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤.

التوصية ٢

تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام ما يلي:

١٠ - إجراء دراسة مستقلة بشأن ما يمكن أن يتحقق من فوائد من إنشاء مراكز إقليمية ودون إقليمية للجهات التي تمثل منظومة الأمم المتحدة في أفريقيا، باعتبار ذلك جزءاً من استراتيجية وجودها المتضافر في أفريقيا، مع مراعاة اختلاف التركيبة الجغرافية للمؤسسات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية؛

١١ - استعراض الخريطة المؤسسية لمنظومة الأمم المتحدة في أفريقيا، توخياً لتجنب الازدواجية والتداخل، وتقليل التكاليف، وبوجه أعم، تحسين الاتساق على صعيد السياسات والعمليات.

١٢ - رحب بعض أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق بهذه التوصية، وأشاروا إلى أنها يمكن أن تساعد على دعم الجهود الجارية لجعل وجود منظمات الأمم المتحدة غير المقيمة في أفريقيا وجوداً أمثل. وأشار آخرون إلى أن إقامة مراكز إقليمية ودون إقليمية للأمم المتحدة هي مسألة ليست لها علاقة فيما يبدو بالعقبات التي تعترض تنسيق وتقديم دعم فعال للشراكة، وأن إيجاد عدد أكبر من الأطراف الفاعلة سيشكل ازدواجية وسيخلق مشاكل جديدة في مجال التنسيق.

١١ - وذكرت المنظمات أن وحدة التفتيش المشتركة كان ينبغي أن تراعي الدور الأساسي للجنة الاقتصادية لأفريقيا كما أوكلته لها الهيئات التشريعية المختلفة (ألا وهو تنسيق الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى الشراكة) وأنها كان ينبغي أن تعبّر بطريقة مناسبة عن دورها في مقابل مراكز منظومة الأمم المتحدة الإقليمية ودون الإقليمية. وبالإضافة إلى ذلك، أشار الأعضاء إلى أنه نظرا إلى الولاية الإقليمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا، فإنها تركز على المسائل من منظور إقليمي، أما آليات الدعم لدى شركائها في مجال التنمية ضمن منظومة الأمم المتحدة، لا سيما الوكالات المتخصصة، فهي آليات تقوم على أسس قطاعية وقطرية. وبناء على ذلك، اتضح أن إقامة صلة بناءة بين المنظور الإقليمي للجنة الاقتصادية لأفريقيا والتوجه القطاعي والوطني للوكالات المتخصصة نحو تشجيع التنمية في أفريقيا هي، مسألة تشكل تحديا.

التوصية ٣

ينبغي أن يصدر الأمين العام تعليمات إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لكي تجري بالتشاور مع الشراكة الجديدة/الاتحاد الأفريقي وفي أقرب وقت ممكن، استعراضا لكفاءة ترتيب المجموعات، كجزء من اجتماعات التشاور السنوية المنصوص عليها في التوصية ١، وتقدم إفادة له عن ذلك قبل عقد المشاورات السنوية المقبلة في عام ٢٠٠٦.

١٢ - رأى أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق أن هذه التوصية توصية هامة، ولاحظوا أنها تشير إلى وجهة نظر تختلف عن الرأي السائد بشكل عام وهو أن ترتيب المجموعات سليم من الناحية الأساسية، حتى وإن كان يحتاج إلى ضبط دقيق. وأعربت المنظمات عن اقتناعها بأن نهج المجموعات هو أصلح آلية لتقديم دعم متضافر من الأمم المتحدة في تنفيذ المبادرة، كما هو مذكور في استنتاجات اجتماع التشاور الإقليمي السادس الذي عُقد في تموز/يوليه ٢٠٠٤، حتى وإن كانت ترتيبات المجموعات لم تنجح في أي وقت من الأوقات إلى المدى المتوخى، وحتى على الرغم من أنفرادى وكالات الأمم المتحدة تقدم عموما تقارير في اجتماع المجموعات عن إنجازاتها في تنفيذ ولاية كل منها.

١٣ - ونظرا للقرار الذي أُتخذ في المشاورة الإقليمية السادسة لوكالات الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا ويقضي بعقد اجتماعين في كل سنة في أعقاب مؤتمر القمة للاتحاد الأفريقي مباشرة، لاحظت المنظمات أن من المنتظر عقد اجتماع المشاورة السنوية القادمة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، وأعربت عن قلقها بشأن إمكانية تنفيذ هذه التوصية في حينها، بالنظر إلى التوصية ١ والوقت اللازم لالتهاء من التقرير الحالي، ثم قبوله وإقراره من جانب مختلف وكالات الأمم المتحدة. كما أعربت هذه المنظمات عن قلقها بشأن إمكانية عقد مشاورات إقليمية مرتين في كل سنة في أعقاب اجتماع مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي مباشرة، بعد أن

اتضح صعوبة ذلك حتى الآن. وأشار أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين إلى أن كلا الاقتراحين له تبعاته المالية الضخمة، التي لا يستطيع الكثير من الوكالات تحملها، واقترحوا بالتالي أن تعيد المشاورة الإقليمية القادمة التأكيد على عقد اجتماع سنوي واحد في أديس أبابا.

١٤ - وبالإضافة إلى ذلك، لاحظت المنظمات أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا اتخذت بالفعل إجراءات نحو تنفيذ هذه التوصية، وبدأت في استعراض ترتيبات المجموعات المعمول بها حالياً. وسوف يساعد هذا الاستعراض في تحسين ترتيبات المجموعات المعمول بها حالياً عن طريق وضع معايير سليمة وواقعية لتبرير كل مجموعة أو مجموعة فرعية، بالإضافة إلى اقتراح طرق لترشيد المجموعات. ومن المنتظر الانتهاء من هذا الاستعراض بحيث يُعرض في الجولة السابعة للمشاورات الإقليمية المتوقع عقدها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

١٥ - وذكرت المنظمات أيضاً أن المسألة سبق أن نوقشت باستفاضة في اجتماع المشاورات الإقليمية السادس الذي عقدته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تموز/يوليه ٢٠٠٤. وقد عقدت تلك المناقشة على خلفية وثيقة تقييم أعدتها اللجنة بشأن أهم التحديات التي تواجه ترتيبات المجموعات المعمول بها الآن. ولم يقر المشاركون في الاجتماع ترتيبات المجموعات فحسب، بل أنشأوا مجموعة سادسة معنية بأنشطة الدعوة والتوعية والاتصال، تبتغي على الفور مجموعة سابعة معنية بالعلم والتكنولوجيا. ومع ذلك، وبسبب نقص الموارد و/أو لأسباب برنامجية، رأت بعض الوكالات أن من الصعب المساهمة بطريقة مجدية في أعمال أكثر من مجموعة واحدة أو مجموعة فرعية واحدة. وينطبق ذلك بشكل خاص على الوكالات التي تعمل في مجالات تشمل عدة قطاعات من قبيل البيئة، وحقوق الإنسان، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

١٦ - وأخيراً، فقد اقترحت المنظمات أن تُعتبر عملية التقييم القطري الموحد وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية نموذجاً لدعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة، إذ أن هذا النظام سيضمن قيام المنظمات بأنشطة متضافرة بتجميعها لمواردها. ورأت المنظمات أن هذا النهج الموجه نحو النتائج، والذي أثبت نجاحه في أن تعمل وكالات الأمم المتحدة معاً على المستوى القطري، يمكن - مع بعض التعديل - أن يصبح مؤسسياً على المستوى دون الإقليمي. وكمثال، فإن بإمكان اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تجري - عن طريق مكاتبها دون الإقليمية، وبالتعاون مع الأفرقة القطرية في المناطق دون الإقليمية - تحليلاً للتقييمات القطرية الموحدة وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية من أجل تحديد المجالات ذات الأولوية الفورية، وحيث تستطيع منظومة الأمم المتحدة أن تدعم بصورة جماعية الأنشطة المتعلقة بالشراكة، والتي يمكن تحقيقها على المدى القصير على المستوى دون الإقليمي.

التوصية ٤

ينبغي للأمين العام، بوصفه رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، أن يطلب إلى الرؤساء التنفيذيين لمنظمات الأمم المتحدة المعنية أن يضمنوا الاقتصار في إيفاد من يحضرون اجتماعات التشاور السنوية على المسؤولين المنوط بهم إجراء المشاورات وأنشطة التنسيق الإقليمية المتصلة بالشراكة داخل منظماتهم، دون غيرهم.

١٧ - مع أن أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق أيدوا هذه التوصية عموماً، فإنهم اقترحوا أن يكون من بين المسؤولين الذين يحضرون المشاورات الإقليمية - إضافة إلى رؤساء إدارة أفريقيا - مراكز الاتصال في الإدارة المسؤولة عن المشاورات الإقليمية والتنسيق الإقليمي للأنشطة المتعلقة بالشراكة. فهذا الترتيب سيجتنب عقد اجتماع سنوي للمشاورات الإقليمية يسبقه اجتماع لمراكز الاتصال التي ستجتمع على صعيد الخبراء والبرامج، بحيث تكون أقدر على توفير ما يلزم من معلومات من أجل القرارات التي تتخذ في المشاورات الإقليمية، التي ينتظر أن تؤيد الترتيبات المقترحة فيما بين الوكالات، وأن تلتزم بتقديم موارد أو تخصصها لعملية التنفيذ المشترك.

١٨ - ولاحظت المنظمات أيضاً أنه بينما يستحسن تعيين موظفين مكرسين لتغطية المشاورات الإقليمية فإن ذلك ليس أمراً أساسياً للمسألة المعنية، لا سيما إذا كان هناك تنسيق جيد فيما بين الوكالات.

التوصية ٥

ينبغي لجميع الرؤساء التنفيذيين لمنظمات الأمم المتحدة المعنية أن يضمنوا قيام منظمي اجتماعات كل مجموعة، عن طريق التشاور والتنسيق مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وشركائهم المؤسسين الأفارقة المعنيين، بإعداد جدول اجتماعات واضح وقابل للتنبؤ لمجموعاتهم ومجموعاتهم الفرعية، وتوفير آلية متابعة لتنفيذ القرارات المتخذة.

١٩ - أيد أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين هذه التوصية، مؤكدين على ضرورة أن يصدر الداعون إلى اجتماع المجموعات جدولاً زمنياً لهذه الاجتماعات قبل انعقادها بوقت كاف، حتى تستطيع الوكالات المعنية إدخال مواعيد هذه الاجتماعات في خطط عملها السنوية. وقد أعطيت أهمية خاصة لهذا الموضوع، إذ أن بعض المنظمات تنتمي إلى أكثر من مجموعة، كما أن اجتماعات هذه المجموعات كانت تعقد في نفس الوقت في أغلب الأحيان.

٢٠ - وفي هذا الصدد، ذكر أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا سوف تتصل بجميع الوكالات المعنية بشأن خطة اجتماعات عام ٢٠٠٦، وأنها تنوي أن تطالب جميع الداعين إلى عقد اجتماعات المجموعات أو المجموعات الفرعية إلى أن تدرج في قائمة اجتماعاتها الرسمية اجتماعاً مقررًا واحداً على الأقل كل سنة. فهذا من شأنه لا أن يضمن الالتزام والموارد فحسب،

بل يضمن أيضا استمرار الاجتماعات وإمكانية التنبؤ بها. كما أنه سيعوض عن مواصلة عقد اجتماع مشاورات إقليمية سنوي بدلا من اجتماعين كما هو مقترح في اجتماع المشاورات الإقليمية السادس. وقد أشير في هذا الصدد إلى ضرورة تنسيق تتابع تلك الاجتماعات بحيث تساهم مساهمة مفيدة في المشاورات الإقليمية. وأشار البعض أيضا إلى أنه، كما جاء في الفقرة ١٣، سبق تقديم اقتراح فعلا يدعو إلى عقد مشاورات إقليمية مرتين في كل سنة في أعقاب مؤتمرات قمة الاتحاد الأفريقي مباشرة، كوسيلة لتقليل التكاليف إلى أدنى حد وضمان الاتساق مع الاتحاد الأفريقي.

التوصية ٦

ينبغي للأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، أن يطلب إلى الرؤساء التنفيذيين لمنظمات الأمم المتحدة المعنية أن يضمنوا قيام كل مجموعة بالتركيز الواجب على عملها بشأن عدد ضئيل من برامج/مشاريع الأمم المتحدة الإقليمية ودون الإقليمية المشتركة، يتم تحديده بالتشاور مع الاتحاد الأفريقي وأمانة "نيباد"، والشركاء المؤسسين الأفارقة الآخرين.

٢١ - لاحظ أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين أن تحقيق هذه التوصية سيقطع شوطا بعيدا نحو ضمان تعميم تنسيق وتنفيذ برامج/مشاريع إقليمية ودون الإقليمية مختارة في برنامج العمل المعتاد لجميع الوكالات المشاركة مع توافر موارد كافية. وأوضحوا أن الموظفين والرسميين المسؤولين لن ينظروا بعد ذلك إلى تنسيق وتنفيذ الأنشطة المتعلقة بالشراكة على أنها مهام مخصصة أو إضافية.

التوصية ٧

ينبغي للجمعية العامة والهيئات التشريعية التابعة لجميع منظمات الأمم المتحدة المعنية أن تزيد كثيراً من دعمها للبرامج/المشاريع المشتركة المتفق عليها التي تنفذها المجموعات. وينبغي لمجلس الرؤساء التنفيذيين أن يوفر توجيهات سياساتية واضحة التفاصيل لضمان الاتساق والتنفيذ الفعال لهذه التوصية.

٢٢ - رحب أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين بهذه التوصية، ولاحظوا أنها تعزز التوصية ٦ المذكورة أعلاه فيما يتعلق بتنفيذ البرامج/المشاريع المشتركة للأمم المتحدة. ومع ذلك، فقد رأوا أن مجلس الرؤساء التنفيذيين قد يود أيضا أن ينظر - ضمن التوجيه المتعلق بالسياسات - في مستوى الموارد المخصصة لأفريقيا، وعلى الأخص تلك المخصصة للبرامج/المشاريع الإقليمية ودون الإقليمية المشتركة للأمم المتحدة لدعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

التوصية ٨

ينبغي أن يتخذ الأمين العام التدابير المناسبة لتعزيز قدرات الموارد البشرية داخل مكتب تنسيق السياسات والبرامج التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالسعي إلى إعادة توزيع موظفين من وكالات الأمم المتحدة وكياناتها الأخرى، بهدف تعزيز قدرة اللجنة على تحقيق الفعالية والكفاءة في تنسيق أنشطة وكالات الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا، فضلا عن بقائها على اتصال مستمر مع الكيانات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية.

٢٣ - أعرب أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين عن تأييدهم بشكل عام للتوصية ٨، مشيرين إلى أن قدرة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على التنسيق الفعال لعمل المجموعات وتوفير رقابة على الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى الشراكة ما زالت محدودة. وبالتالي تلزم موارد إضافية لتعزيز الدور القيادي الذي تقوم به اللجنة في تنسيق أعمال وكالات الأمم المتحدة في أفريقيا. وينبغي أن تصبح اللجنة قادرة، مع توافر عدد كاف من الموظفين لديها، يكملهم وجود موارد مالية، على التحول من مجرد جهة داعية إلى عقد المشاورات الإقليمية إلى منسق استراتيجي لهذه الاجتماعات، بالإضافة إلى قيامها بدور الأمانة وكذلك الرقابة التي تشد إليها الحاجة في سياق المشاورات الإقليمية.

٢٤ - ولأحظت المنظمات أنه فيما تطرح الفقرة ٥٩ من تقرير وحدة التفتيش المشتركة الإعارة من وكالات الأمم المتحدة الأخرى باعتبارها إحدى طرق تدبير موارد بشرية إضافية إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، فإن الإعارة مذكورة في التوصية ٨ باعتبارها الطريقة الوحيدة لزيادة قدرة اللجنة من حيث الموارد البشرية. وتعتقد المنظمات أنه كان ينبغي لوحدة التفتيش المشتركة أن توفق بين هذين الجزأين من تقريرها، بحيث تشير إلى أن هناك العديد من الطرق الأخرى للتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أكثر من مجرد انتداب موظفي وكالات الأمم المتحدة، من قبيل عقد اجتماعات مشتركة أو إصدار مطبوعات مشتركة، أو تقديم تعليقات تقنية.

٢٥ - وأشارت المنظمات أيضا، مع التقدير، إلى محاولات وحدة التفتيش المشتركة أن تبرز في إطار التوصيتين ٨ و ١٠ - قضية نقص القدرة على تنسيق أعمال مختلف المجموعات وتوفير الرقابة على جميع أشكال الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى الشراكة. وأوضحت المنظمات أن تعزيز الدور التنسيقي للجنة الاقتصادية لأفريقيا برز بشكل واضح أثناء الزيارة التي قام بها فريق الأمين العام المعني بالدعم الدولي للشراكة إلى أديس أبابا في شباط/فبراير ٢٠٠٦، التي خلص فيها الفريق إلى أن اللجنة سوف تحتاج إلى موارد مالية وبشرية على حد سواء.

التوصية ٩

ينبغي للأمين العام أن يضمن لكافة الاجتماعات التي تعقدها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في إطار ترتيب المجموعات رئاسة مشتركة بين ممثل من مفوضية الاتحاد الأفريقي أو من أمانة الشراكة، وأن يضمن إنشاء آلية لمتابعة وتنفيذ جميع القرارات المتخذة في تلك الاجتماعات في أقرب وقت ممكن.

٢٦ - أيد أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين هذه التوصية. وأشاروا إلى أنه رغم تفاوت نتائج هذا الترتيب، فإنه موجود بالفعل، وأن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تتكفل دائما بإشراك أمانة الاتحاد الأفريقي/الشراكة في الإعداد لاجتماعات المجموعات. ولكن لم يتسن لهذه الأمانة لأسباب عديدة، أن تحضر هذه الاجتماعات كلها. ولاحظت المنظمات أن ما يلزم على وجه السرعة هو إيجاد آلية لمتابعة وتنفيذ جميع القرارات التي تُتخذ في اجتماعات المجموعات. ومن الممكن الاتفاق على هذه الآليات داخل المجموعة أو أثناء الدورة التالية للمشاورات الإقليمية.

٢٧ - كما لاحظ أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين أن نظام الميزانية القائم على النتائج في الأمم المتحدة يتيح فرصا جديدة لإيجاد الآلية المطلوبة أو لوضع مؤشرات للإنجاز. وعلاوة على ذلك فإن مذكرة التفاهم التي اقترحتها الاتحاد الأفريقي مؤخرا (انظر أيضا الفقرة ٣) بشأن آفاق التعاون الفعال بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة تتيح هي الأخرى فرصا أكبر لإقامة آليات رسمية لتنسيق التعاون بين الكيانين على أساس شراكة.

التوصية ١٠

ينبغي للجمعية العامة أن تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إليها تقريراً في موعد لا يتجاوز دورتها الحادية والسنتين عن الجهود المبذولة والتدابير المتخذة، بما في ذلك ما يحدث منها بدعم من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، لتعزيز قدرة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على تنسيق أعمال تلك الوكالات في أفريقيا.

٢٨ - وافق أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين على هذه التوصية، وكان من رأيهم أن تعزيز اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بموارد كافية من شأنه أن يزيد من فعالية تنسيق الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى الشراكة.

٢٩ - وكما جاء في مقدمة تقرير وحدة التفتيش المشتركة، فإن التوصيات الصادرة عن دائرة التخطيط المركزي والتنسيق من أجل زيادة تعزيز الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة كانت جزءاً من الأساس المنطقي الأوسع لاستعراض وحدة التفتيش المشتركة. وبناء على ذلك، رأت المنظمات أن تقرير الأمين العام المطلوب في التوصية ١٠، ربما كان ينبغي توسيع نطاقه بحيث يغطي جميع التوصيات الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة.

الشكل ١

دور اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تنسيق أنشطة وكالات الأمم المتحدة في أفريقيا دعماً للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

٣٠ - في الوقت الذي أعرب فيه أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين عن تقديرهم للعلاقة المكانية الموضحة في الشكل ١، فقد أشاروا أيضاً إلى الحاجة إلى توضيح العلاقة الإدارية المحددة بين الاتحاد الأفريقي والشراكة من ناحية، والمنظمات الأخرى الضالعة في هذه العملية من الناحية الأخرى. ويرى البعض أن هذا التوضيح سوف يعزز التنسيق وتحقيق الأهداف المقررة.

المرفق الأول

أمثلة عن الوجود الإقليمي ودون الإقليمي لمنظومة الأمم المتحدة في أفريقيا

٣١ - علق أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين على المرفق الأول بقولهم إنه يبين أن بعض وكالات الأمم المتحدة لديها مسؤوليات إدارية تتجاوز منطقة أفريقيا، مع تفاوت الأولويات. ولذا رأى الأعضاء أنه ربما كان يلزم وجود إطار إداري محدد بوضوح من أجل ضمان تقديم موارد كافية لمعالجة المسائل المحددة داخل أفريقيا وذات الأهمية لها.